المغرب - الفضاء المدني

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية

مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠.

ص.ب: ٤٧٩٢ / ١٤ – المزرعة: ٥١١٠ – ٢٠٧٠
بيروت لبنان

هاتف: ٠٠٩٦١٣١٩٣٦٦ – فاكس: ٠٠٩٦١١٨١٥٦٣

المقدمة

يتوخى هذا التقرير رصد وتحليل التطورات التي يعرفها المجتمع المدني والفضاء المدني في المغرب خلال سنة ٢٠٢٠ ووضعها في سياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة وتوثيق خصائص البيئة التي تعمل فيها الجمعيات والأدوار التي تلعبها هذه الأخيرة بعلاقة مع الأطراف المعنية، الدولة والمنظمات الدولية خاصة.

وانطلاقاً من الأهداف الخاصة بالتقرير، فقد اعتمدنا منهجية نوعية توخت جمع المعطيات عبر البحث التوثيقي وتحليل الوثائق (دراسات، تقارير، الاطلاع على المواقع الإلكترونية).
ولإغناء المعطيات واستقصاء وجهات نظر متعددة، قمنا باستطلاع للرأي واستجواب مجموعة من النشطاء والفاعلين الجمعويين والحقوقيين من مناطق متفرقة من المغرب (الرباط، أكادير، الحسيمة، طنجة، القنيطرة). فقد قمنا في الأسبوع الأخير من شهر فبراير ٢٠٢١ بإجراء استجوابات عبر الهاتف لاستقصاء رأي ١٢ ناشطاً وفاعلاً مدنياً حول الإشكالات المرتبطة بالفعل المدني في المغرب. وقد استهدف استطلاع الرأي هذا ٤ نشطاء حقوقيين وناشطتين من الحركة النسائية و٦

فاعلين جمعويين في مجال التنمية الديمقراطية. واستهدفت الاستجوابات جمع آراء ومواقف هؤلاء الفاعلين والنشطاء حول القضايا والمحاور التي يتناولها هذا التقرير (المجال المتاح للمجتمع المدني للمشاركة في السياسات العمومية، العمل المدني بين القانون والممارسة، العلاقة بين المجتمع المدني والجهات المانحة، الحكامة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني....)

الواقع السياسي

انطلقت سنة ٢٠٢٠ على وتيرة استكمال تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للإصلاح (التربية والتعليم، التكوين المهني، الصحة، تحديث الإدارة...)، ما تلا ذلك من نقاشات حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية بعلاقة مع توجهات القانون المالي للسنة والاختيارات الكبرى للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

كما بدأت السنة على تنظيم ورش جديدة: الاستشارة العمومية التي أطلقتها اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، والتي عينها الملك، بهدف البحث عن توافق بين كل مكونات المجتمع المغربي حول نموذج تنموي جديد يسمح بتجاوز الانحسار الذي تعرفه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة أخرى، انطلقت ورش الإعداد لمنظومة الحماية الاجتماعية بهدف تعميم هذه الحماية على كل الفئات الاجتماعية.
في هذا السياق، تم الإعلان عن الحالات الأولى للإصابة بوباء كوفيد ١٩ والإعلان عن حالة الطوارئ والحجر الصحي الشامل، وما تلا ذلك من رد فعل الدولة من تعبئة شاملة لكل المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وللمواطنين والإعلان

عن الإجراءات للتحكم في تداعيات الأزمة الصحية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد (أحداث لجنة اليقظة الاقتصادية، خلق الصندوق التضامني لمكافحة انتشار الوباء، تعويض المتضررين...)
وهكذا، فبغض النظر عن الظرفية الاستثنائية المرتبطة بالجائحة الوبائية، يظل السياق السياسي لسنة ٢٠٢٠ متسماً بنفس المميزات التي طبعت العقدين الأخيرين: التأرجح بين الإصلاحات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، تطوير البنى التحتية، وجلب الاستثمارات وبين الإصلاحات التي تروم مواجهة التحديات الاجتماعية وانعكاسات الاختيارات الاقتصادية على فئات واسعة من المواطنين. وبين تموقع الدولة القوي وضعف المؤسسات الحزبية والنقابية، يعرف الشارع احتقاناً وتذمراً كبيرين وخيبة أمل في كل المؤسسات نتيجة التفاوتات الاجتماعية والإقصاء الذي يطال فئات واسعة. هذا التذمر يؤجج الاحتجاجات والمظاهرات والوقفات التي تقوم بها الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة.

الواقع الاقتصادي

في سياق دولي يتسم بالتراجع المستمر في النمو والتجارة العالميين، وتراجع النشاط بسبب الحجر الصحي الذي اعتمدته غالبية دول العالم، واجه الاقتصاد المغربي سنة ٢٠٢٠ عامًا شديد الصعوبة والتعقيد. فالأزمة التي سببتها جائحة كوفيد ١٩– هي أزمة فريدة من نوعها، ضاعفت بذلك من تداعيات الصعوبات البنيوية للاقتصاد المغربي نتيجة ارتكازه على الطلب الخارجي والتساقطات المطرية.

وهكذا، فقد شهد المغرب في عام ٢٠٢٠، أكبر ركود له منذ ٢٥ عاماً، بسبب التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي[1]. وقد حقق الاقتصاد الوطني انخفاضاً يقدر ب ٥،٥ بالمائة خلال الفصل الرابع من ٢٠٢٠، عوض ٧،٢ بالمائة في الفصل السابق، متأثراً بتراجع القيمة المضافة دون الفلاحة بـ ٤،٩ بالمائة وتقلص الأنشطة الفلاحية بنسبة تقدر بـ ٧،٤ بالمائة.[2]

وحسب التقارير الرسمية، فقد تميزت الظرفية الاقتصادية للمغرب بـ:

– تراجع الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب

انخفض الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب بنسبة تقدر بـ١،٤ بالمائة خلال الفصل الرابع من ٢٠٢٠، ما أدى إلى انخفاض الصادرات بنسبة تقدر بـ٨،٥ بالمائة خلال نفس الفصل. ويعزى هذا التراجع إلى تراجع مبيعات قطاع السيارات (خاصة صناعة السيارات) وكذلك تباطؤ صادرات النسيج وخاصة الملابس الداخلية وصادرات أجزاء الطائرات متأثرة بتداعيات الأزمة التي يشهدها القطاع على الصعيد الدولي.

– تراجع الطلب الداخلي

من جهة أخرى، واصل الطلب الداخلي تراجعه، خلال الفصل الرابع من ٢٠٢٠، ولكن بوتيرة أقل من الفصل السابق. حيث شهدت نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك انخفاضاً يقدر بـ٣،٥ بالمائة. ويعزى هذا التطور إلى تحسن طفيف في القدرة الشرائية للأسر وانتعاش في الأنشطة التجارية وخاصة المواد الغذائية والمواد المصنعة، كالملابس ومواد التجهيز. وقد حافظ الاستهلاك العمومي مع ذلك على ديناميكيته ليحقق نمواً يناهز ٤،٦ بالمائة.

– انخفاض طفيف للإنتاج

وعلى مستوى الإنتاجية، فقد عرف الاقتصاد الوطني انخفاضاً قدر بـ ٥,٥ %- في الفصل الرابع من ٢٠٢٠، و ٧،٢ بالمائة في الفصل السابق. ويرجع سبب ذلك إلى .تقلص وتيرة انخفاض القيمة المضافة دون الفلاحة فقد واصلت أنشطة القطاع الثالث تراجعها، بالإضافة إلى تباطؤ الأنشطة الصناعية، متأثرة بتراجع الطلب الخارجي وخاصة الموجه نحو صناعات النسيج وقطاع السيارات، الشيء الذي ساهم في الحد من ديناميكية القطاع الثانوي.

وهكذا، فقد تميزت الظرفية الاقتصادية لسنة ٢٠٢٠ بانكماش الناتج المحلي الإجمالي بسبب التأثير المشترك للجفاف ووباء كوفيد ١٩، وبارتفاع معدل البطالة بشكل حاد. كما تميزت باتساع عجز الميزانية بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وانخفاض عائدات النقد الأجنبي من السياحة. ومع ذلك، فقد لعب استقرار التحويلات المالية للمغاربة القاطنين في الخارج وانخفاض الواردات دوراً كبيراً من احتياجات التمويل الخارجي للمغرب، وظلت الاحتياطيات الدولية أعلى بكثير من مستواها العام الماضي. ويتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤.٥% سنة ٢٠٢١، بناء على فرضية تراجع انعكاسات الجفاف والوباء خلاصة القول، إن الأزمة الصحية.[3]

أثرت بشدة على الاقتصاد المغربي. وتكمن خصوصية الأزمة الحالية في تداعياتها على العرض والطلب. فقد تم الشعور بالتأثير الاقتصادي للأزمة بشكل مختلف من قطاع إلى آخر، فالعديد من الشركات تأثرت بسبب الإغلاق الدائم والمؤقت.

كما سلطت الأزمة الضوء على بعض نقاط الضعف التي يتسم بها الاقتصاد الوطني، لا سيما هشاشة التوازنات الخارجية، التي تعتمد بشكل كبير على عائدات السياحة، وتحويلات المغاربة القاطنين في الخارج وعلى القرارات الاستراتيجية لكبار المستثمرين الأجانب (قطاع السيارات).

الواقع الاجتماعي

على المستوى الاجتماعي، لم تعرف سنة ٢٠٢٠ أي تطور ملحوظ على مستوى المشاريع الاجتماعية.

وهكذا تميزت الظرفية الاجتماعية باستمرار الاختلالات الهيكلية الرئيسية التي تمر بها البلاد في هذا المجال. أكثر من ذلك، فقد عرت أزمة كورونا الاختلالات التي تعرفها القطاعات الاجتماعية الحيوية.

– وضعية المنظومة التربوية التعليمية

في إطار سياسات الإصلاح التي ينهجها المغرب لمعالجة الإشكالات التي يعاني منها قطاع التربية والتعليم وللنهوض بحكامته ولتحسين المكتسبات التعليمية، اعتمدت الحكومة مجموعة من الإصلاحات، في إطار رؤية استراتيجية تمتد بين ٢٠١٥–٢٠٣٠، كما اعتمدت سنة ٢٠١٩ القانون الإطار ٥١.١٧ للعمل[٤] على تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية. ويستفيد المغرب في هذا الإطار من دعم ومواكبة البنك الدولي الذي قدم قرضاً بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في إطار برنامج دعم قطاع التعليم في المغرب.

لكن انعكاسات أزمة فيروس كورونا عطلت عجلة هذه الإصلاحات وزادت من هشاشة المنظومة التعليمية. إذ أدت الإجراءات الاحترازية إلى إغلاق المدارس وفقدان ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من التعلم بين حوالي ٩٠٠ ألف طفل في سن التمدرس الأولي، وثمانية ملايين من تلامذة مستويات التعليم الابتدائي والثانوي، ومليون طالب جامعي[٥]. وهكذا اتخذت وزارة التعليم إجراءات سريعة لتقليل الخسائر أثناء الأزمة، وذلك بإدخال التقنيات الحديثة للتواصل واعتماد التدريس عن بعد. إلا أن هذا الإجراء لم يكن مناسباً لكل الفئات الاجتماعية، خاصة لأطفال والشباب المنحدرين من الطبقات الفقيرة وأبناء العالم القروي الذين لا يتوفرون على المعدات الرقمية أو الإمكانات المادية للاتصال بالإنترنت للاستفادة من التعليم عن بعد.

وهكذا، أثارت هذه الإجراءات سخطاً عارماً في أوساط مجموعة كبيرة من الأسر وأصبحت مادة للنقاش العمومي على منصات التواصل الاجتماعي لأشهر متتالية. وأتاح هذا النقاش الفرصة لإعادة طرح الإشكالات التي تعاني منها المنظومة التعليمية في المغرب وخاصة الاختلالات المرتبطة بازدواجية المنظومة (التعليم العمومي والتعليم الخصوصي) وبالتفاوتات المجالية والاجتماعية وغياب تكافؤ الفرص والمساواة في الولوج إلى التربية والتعليم

وغياب المقاربة التشاركية في صياغة السياسات العمومية. وقد وقفت على هذا الوضع بعض المؤسسات الرسمية، حيث تم التأكيد على أن "الحجر الصحي كشف أيضاً عن عدم المساواة من حيث الولوج إلى التعليم، والمدرسة عن بعد، بعد أن أدى إلى تفاقم الهوة بين التلاميذ المنحدرين من أوساط اجتماعية وثقافية مختلفة (القروية / الحضرية)، وفي نفس الوقت بينت عن عدم المساواة في الوصول إلى الإنترنت والمعدات الرقمية، التي تعاني منها فئات عريضة من السكان المهمشين[٦]."

– وضعية المنظومة الصحية

ظل القطاع الصحي يعاني من نفس الاختلالات التي تلقي بثقلها على المنظومة الصحية وتحد من ولوج المواطنين والمواطنات إلى الحق في الصحة. هذه الاختلالات المرتبطة بقلة الموارد البشرية والنقص في التجهيزات والتفاوتات المجالية في البنيات التحتية وتوزيع الموارد البشرية والتجهيزات وضعف جودة الخدمات.

وترتبط هذه الوضعية بضعف الميزانية المرصودة، حيث إن ميزانية القطاع لا تتجاوز ٥،٨٦ بالمائة من الميزانية العامة للدولة (في حين أن المنظمة العالمية للصحة توصي بـ ١٠ بالمائة). ومن أجل إصلاح هذا الوضع، ارتفعت هذه الميزانية برسم سنة ٢٠٢٠ بنسبة ١٤،٣ بالمائة مقارنة مع السنة السابقة وقد عملت أزمة كوفيد على تعرية هذه الاختلالات

التي شغلت الرأي العام وأصبحت مادة للنقاش العمومي على منصات التواصل الاجتماعي.

– وضعية التشغيل

تأثر سوق الشغل سنة ٢٠٢٠ بالجفاف والأزمة الصحية والاقتصادية الحالية. إذ انخفض معدل التوظيف إلى ٣٧،٩ بالمائة، مسجلاً انخفاضًا قدره ٢.٨ نقطتين مقارنة بنفس الفترة من سنة ٢٠١٩. يضاف هذا الرقم المقلق إلى مؤشرات سلبية أخرى. وهكذا، فقد عرف

معدل البطالة ارتفاعاً ملموساً، إذ بلغ ١٢،٥ بالمائة. مقارنة مع معدل ٩،٢ بالمائة للسنة الماضية وحسب الإحصاء الوطني حول التشغيل الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط، فقد ارتفع عدد العاطلين بـ ٣٣،٠٠ بالمائة ما بين الفصل الثالث ٢٠١٩ والفصل الثالث ٢٠٢٠، حيث بلغ ١٤٨٢٠٠٠ معطل عن العمل. وقد فقد الاقتصاد المغربي إلى غاية الفصل الثالث من سنة ٢٠٢٠ ما يناهز ٥٨١٠٠٠ منصب شغل مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، ما يعادل انخفاضاً بنسبة ٥،٤ بالمائة.[٧]

وقد كانت التداعيات الاجتماعية أكثر شدة على الفئات التي تشتغل في القطاع غير المهيكل والمهن الصغرى والهشة. كما أن مجموعة من الأسر واجهت صعوبات في الولوج إلى الدعم الذي خصصته الدولة لبعض القطاعات أو الفئات الاجتماعية.

–الحوار الاجتماعي

يتسم الحوار الاجتماعي في المغرب منذ سنوات بالجمود والتعثر وعدم التوصل إلى توافقات ملموسة بين الحكومة وباقي الفرقاء الاقتصاديين

والاجتماعيين. وهكذا، لم يعرف الحوار الاجتماعي تقدماً ملموساً سنة ٢٠٢٠. وعليه، لم تتحرك عجلة الحوار إلا مع نهاية فترة الحجر الصحي. بحيث عقدت مجموعة من الاجتماعات التحضيرية بين الحكومة والكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلاً. واستقبل على إثرها رئيس الحكومة يومي ٦ و ٨ يوليو رئيس الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب والأمناء العامين للمركزيات النقابية. وناقشت الأطراف الثلاثة خلال هذه اللقاءات عدة قضايا تتعلق بالحوار الاجتماعي بالإضافة إلى الوضع الراهن الذي يتسم بتأثير جائحة فيروس كورونا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي. وهكذا قرر الشركاء الاجتماعيون تضمين جدول أعمال الجولة التالية الظروف اللازمة للتعافي

الاقتصادي واستئناف النشاط التجاري، والإجراءات الخاصة بالحفاظ على حقوق العمال والموظفين، وكذلك مناقشة الوسائل الضرورية لتعزيز تنافسية الشركات المغربية.

وعقدت جولة الحوار في ١٠ يوليو، حيث نوقشت تأثيرات الأزمة حول الطبقة الشغيلة. وهكذا طرحت النقابات الأكثر تمثيلاً مطالبها المتعلقة خاصة بالحفاظ على مناصب الشغل المهددة والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة للتخفيف من الحجر الصحي وإقلاع النشاط الاقتصادي.

كما اقترحت النقابات خلق لجنة لليقظة الاجتماعية على شاكلة لجنة اليقظة الاقتصادية لحماية الشغيلة من تأثير الجائحة.

– الإجراءات الحكومية لاحتواء التداعيات الاجتماعية لأزمة كوفيد

اتخذت الحكومة منذ بداية الأزمة وتطبيق الحجر الصحي حزمة من الإجراءات الطارئة لاحتواء التداعيات الاجتماعية للأزمة. وقد تمثلت أهم هذه الإجراءات في ما يأتي:

١- تخفيف عبء السيولة المالية على المقاولات وذلك بإنشاء ضمان عمومي جديد (ضمان أوكسجين) الذي استفادت منه ٤٧٠٠٠ مقاولة، وتأجيل استحقاقات القروض، وتأجيل استحقاقات النفقات الضريبية والاجتماعية.

٢- الحد من انخفاض دخل المأجورين من خلال إقرار تعويضات عن البطالة بقيمة ٢٠٠٠ درهم/مدة ثلاثة أشهر.

٣- توفير احتياجات ٤.٣ ملايين أسرة في وضعية هشاشة (تعيش من القطاع غير المهيكل) وذلك /بتوفير المساعدة المعيشية من ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ درهم شهر حسب حجم الأسرة.

ويوضح تنفيذ هذه الإجراءات الاستعجالية التدبير المؤسسي للتداعيات الاجتماعية للأزمة الصحية. وبالرغم من ذلك، فقد كان التأثير الاجتماعي قوياً. ويتضح ذلك بشكل خاص من خلال الزيادة الواضحة في بطالة الشباب والزيادة المعلنة في معدلات الفقر (ارتفاع عدد الفقراء من مليونين إلى ثلاثة ملايين).

الحوار الوطني الموسع حول النموذج التنموي الجديد

تميزت سنة ٢٠٢٠ بالتعبئة الاجتماعية حول الحوار الوطني الموسع المتعلق بالنموذج التنموي الجديد، الذي قادته اللجنة الخاصة للنموذج التنموي، والذي يستهدف رصد اختلالات النموذج التنموي القائم وتحديد معالم القوة من أجل تعزيز المكتسبات، في أفق صياغة مقترحات واقعية وقابلة للتنفيذ ورسم ملامح نموذج تنموي متجدد وفق مقاربة تشاركية وشاملة.

ورغم ظرفية الجائحة، قامت اللجنة الخاصة بعدة جولات من المشاورات واللقاءات الموسعة (جلسات الاستماع، موائد مستديرة، لقاءات جهوية مع المواطنين، جلسات مغلقة، جلسات عامة ولقاءات مع وسائل الإعلام).

وفي هذا الإطار، نظمت اللجنة ١٨٠ جلسة واستضافت ١٢٠٠ من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وتلقت ٦٢٠٠ مساهمة مكتوبة. واستهدفت اللقاءات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنقابات وكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وبسبب الظرفية، لم تستطع اللجنة لحد الساعة صياغة تقريرها في الوقت المحدد.

ومن خلال النتائج الأولية لهذا الحوار العمومي حول النموذج التنموي الجديد، توضح حسب أعضاء اللجنة أن المواضيع المطروحة والتي ترافع عليها المواطنون والمواطنات والفعاليات والفاعلون تهم أساساً استرجاع الثقة في المؤسسات وإقرار العدالة الاجتماعية والمجالية وتجويد الخدمات الاجتماعية وخاصة الصحة والتعليم والنقل والنهوض بتكافؤ الفرص ومحاربة التهميش والإقصاء وتعزيز الحريات العمومية والمشاركة المواطنية.

وضع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية وآخر التطورات

في هذا السياق الذي تميز، بالإضافة إلى الإكراهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل تحقيق الانتقال الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، بتفشي وباء كورونا وما نتج عنه من إجراءات الحجر الصحي الشامل لمدة ثلاثة أشهر والحجر الجزئي وإعلان حالة الطوارئ إلى نهاية السنة، وفي سياق الإعلان الرسمي عن فشل النموذج التنموي للمغرب والتعبئة الاجتماعية من أجل التفكير في نموذج تنموي جديد، عرف الفضاء المدني في المغرب تراجعاً ملموساً على مستوى

خلق الديناميات الاجتماعية للمساهمة في تحقيق هذا الانتقال. وذلك نتيجة رد فعل الدولة من خلال الإجراءات الاستعجالية التي اتخذتها لتدبير الجائحة. من أجل وقف انتشار الوباء، اتخذ المغرب منذ تسجيل الحالات الاولى تدابير جذرية. وهكذا، ارتكزت الإجراءات الأولى على فرض الحجر الصحي وفرض القيود على حرية التنقل والتجمع والتظاهر وإغلاق الحدود الوطنية والمدارس واتخاذ تدابير لدعم

الاقتصاد والشغل من خلال خلق صندوق للتضامن لمواجهة الوباء وتوفير المواد الغذائية في الأسواق. كما تم اتخاذ إجراءات أخرى كالعفو عن السجناء، وذلك لمنع الانتشار السريع للوباء داخل السجون، في سياق الاكتظاظ الذي تعرفه المؤسسات السجنية.

وقد خلقت هذه الإجراءات، موجة من التضامن بين مكونات المجتمع، حيث ركزت وسائل الإعلام على ردود فعل الشارع والمكونات السياسية والنقابية والجمعوية والتي اتسمت كلها بالترحيب بهذه الإجراءات.

ومع بداية التنفيذ الفعلي لحالة الطوارئ الاستثنائية ولإجراءات الحجر، بدأ النشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام ينقلون بعض الصور عن التجاوزات التي يمارسها بعض رجال وأعوان السلطة المكلفين بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بالحجر الصحي (خاصة سوء المعاملة تجاه المواطنين). وكرد فعل على ذلك، عملت وزارة الداخلية والمديرية العامة للأمن الوطني من جهتها على فتح تحقيقات داخلية بشأن التجاوزات المسجلة وفضح الأخبار الكاذبة.

من جهة ثانية، ونتيجة هذا الوضع غير المسبوق على المستوى الوطني، عمل النشطاء والفاعلون الجمعويون والإعلاميون على طرح إشكالية العلاقة بين إلزامية الامتثال للإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة وضرورة احترام مبدأ سيادة الحق والقانون.

كما طرحوا إشكاليات التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على المواطنين والمواطنات وقدرة المنظومة الصحية على احتواء الوباء ووضعية الفئات الهشة (العاملين في القطاع غير المهيكل والسجناء والنساء...)

بالإضافة إلى تنشيط النقاش العمومي حول الوضع الاجتماعي، ورغم ظروف الحجر الصحي، شاركت مكونات النسيج الجمعوي بدرجات مختلفة في

الجهود المبذولة لوقف انتشار الفيروس...

ا-حملات التحسيس والتوعية والتواصل

منذ بداية هذه الأزمة الصحية، قامت مجموعة من الجمعيات بمبادرات تطوعية خاصة أو بتعاون مع السلطات لتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية في المدن والقرى والأحياء من أجل تحسيس المواطنين والمواطنات على أهمية الامتثال الصارم للقواعد الوقائية التي تفرضها حالة الطوارئ الصحية. وفي هذا الصدد، حشدت مجموعة من الجمعيات

جهودها لنشر دعائم تواصلية حول التعليمات والإجراءات الوقائية لمنع انتشار الفيروس والإجراءات الواجب اتخاذها في حالة الإصابة بالعدوى (نقاط الاتصال، الخطوط الخضراء...

كما قامت مجموعة اخرى في مجموع التراب

الوطني (حضري، شبه حضري، قروي) بمد يد المساعدة ودعم السلطات المحلية في التواصل عن قرب مع المواطنين والمواطنات، خاصة في الأحياء الشعبية والمناطق الموبوءة والقرى لإقناع المواطنين بالانصياع لتعليمات الحجر الصحي والتزام البقاء في المنازل.

٢- المبادرات التضامنية

في إطار مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحجر الصحي الذي فرضته السلطات على الأسر الفقيرة والهشة، انضمت الجمعيات إلى زخم التضامن والتكافل الذي عم جميع مكونات المجتمع المغربي. وقد قامت مجموعة من الجمعيات المدنية والجمعيات المهنية بمبادرات تضامنية تمثلت في توفير المعدات الطبية لصالح بعض المستشفيات ووضع المراكز والمقرات لإيواء الأشخاص المصابين بالفيروس رهن إشارة السلطات الصحية.

ومن جهتها، قامت جمعيات أخرى، بعد تجاوز أزمة الأقنعة، بتوزيع الأقنعة على المواطنين والمواطنات وتعميم ولوج الفئات الهشة إليها. أكثر من ذلك، فقد قامت بعض الجمعيات والتعاونيات النسائية بتنسيق مع السلطات الصحية بإنتاج هذه الأقنعة للمساهمة في النقص من الخصاص الذي ميز الفترة الأولى من الحجر.

وفي مجموعة من المدن والقرى، عملت مجموعة من الجمعيات على توزيع الملابس والأغذية وتقديم بعض المساعدات المالية للأسر الفقيرة والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة. كما قام بعض المتطوعين بالتكفل بخدمة الأشخاص المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة بالتطوع لقضاء حاجياتهم اليومية وضمان خدمة التوصيل (الأدوية، المأكل...)، بهدف تجنيبهم مغادرة المنازل. وشملت هذه المبادرات المواطنية تنظيم دروس الدعم والتقوية عن بعد لفائدة الأطفال المنحدرين من الأسر الفقيرة. كما قامت بعض الجمعيات بفتح مراكزها لإيواء الأشخاص بدون مأوى والمشردين والمتخلى عنهم وقد استفاد من هذه المبادرات التضامنية أيضاً المهاجرون المنحدرون من الدول الأفريقية (الإيواء، التغذية، توزيع الأقنعة ومواد التعقيم).

٣- المواكبة والرصد والمرافعة

لم تكتف الجمعيات في مجهوداتها للمساهمة في الحد من خطر انتشار الوباء وتداعياته من خلال المشاركة في حملات التحسيس والتوعية والقيام بمبادرات تضامنية تجاه الفئات الهشة والفقيرة، فقد قامت مكونات جمعوية أخرى (الجمعيات الحقوقية والنسائية والجمعيات العاملة في مجال التنمية الديمقراطية)، انطلاقاً من مهامها ومقارباتها، لفت انتباه المسؤولين على بعض الممارسات السلطوية التي تنتقص من الامتثال للقانون وتمس بالحقوق التي كفلها الدستور، والضغط على السلطات الحكومية من أجل اتخاذ إجراءات صارمة للسيطرة على هذه الممارسات.

كما استمرت الجمعيات الحقوقية في رصد وتتبع الانتهاكات التي تمس الحقوق الأساسية للمواطنين وحرية التعبير والمتابعات القضائية التي طالت بعض المدونين والنشطاء الإعلاميين على منصات التواصل الاجتماعي. وفي ما يتعلق بالإجراءات القانونية المتخذة ضد المواطنين الذين انتهكوا حالة الطوارئ وتجاهلوا التدابير الاحترازية التي فرضتها السلطات، احتجت مجموعة من المنظمات الحقوقية[٨] على منطق لأمن والمقاربات السالبة للحريات وكذلك ضد "القسوة" المستخدمة في توقيف واعتقال المخالفين. كما انتقدت متابعة مجموعات كبيرة من المواطنين وطريقة تكديسهم في سيارات الشرطة ومراكز الاحتجاز، بدعوى تعريض حياتهم وحياة رجال الأمن لخطر العدوى بالوباء. كما دعت هذه

الجمعيات رئيس النيابة العامة بتوجيه الأمر إلى الوكلاء العامين بعدم إلقاء القبض على الأشخاص الموقوفين في حالة انتهاك لحالة الطوارئ وعدم المطالبة بسجنهم. وقد قامت جمعيات أخرى بالتأكيد على ضرورة نشر وتفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالعقوبات البديلة، وخاصة تلك المتعلقة بخدمة الصالح العام[9].

في نفس المنحى، وفيما يتعلق بوضعية المرأة خلال هذه الأزمة الصحية، حذرت المنظمات النسائية في المغرب من تفاقم أعمال العنف ضد النساء خلال الحجر الصحي الذي فرض الحد من انتشار فيروس كورونا في البلاد. لذلك طلبوا من السلطات تكييف التدابير الخاصة بحماية النساء ضحايا العنف مع شروط الحجر. وقد اقترحت هذه الجمعيات "إعطاء التعليمات للشرطة لزيارة المنازل على

الفور في حالة حدوث عنف منزلي، حتى في حال عدم صدور أمر من المدعي العام، وفرض العقوبة القصوى على جميع الجرائم المتعلقة بالعنف ضد المرأة"[10]. وتجدر الإشارة إلى أن العنف الزوجي يمثل ٥٢% من حالات العنف ضد النساء حسب البيانات الرسمية. واستجابة لذلك، قامت رئاسة النيابة العامة بإصدار دورية تدعو وكلاء الملك لإيلاء أكبر قدر ممكن من العناية لهذه القضية واتخاذ تدابير عاجلة لضمان المتابعة والإبلاغ وكذلك ضمان الولوج للعدالة للنساء ضحايا العنف.

ومن جهة أخرى، تتبعت بعض الجمعيات بقلق وضعية السجون والنزلاء إبان الحجر الصحي، نظراً لظهور بعض البؤر في المؤسسات السجنية. وهكذا، فقد دعت هذه الجمعيات مختلف المتدخلين في الشأن السجني إلى مضاعفة الجهود وتقديم الخدمات اللازمة لضمان سلامة النزلاء والموظفين ووقف انتشار الفيروس داخل المؤسسات الإصلاحية[11]. كما طالبت بإيجاد حلول سريعة لمشكلة التكدس داخل السجون، وذلك بالإفراج عن الأشخاص

لمسنين والمرضى والمحكومين بمدة قصيرة والموجودين في السجن الاحتياطي. لقد واجه المجتمع المدني سنة ٢٠٢٠ وضعاً استثنائياً وفريداً من نوعه بسبب تفشي الجائحة الوبائية. هذا الوضع الذي شكل اختباراً لقدرته على التفاعل مع تقلبات المحيط. فأمام قوة رد فعل الدولة والسرعة التي تحركت بها السلطات، وجدت الجمعيات

نفسها خارج مسار المشاركة في الاستراتيجية الحكومية لمحاربة الأزمة والإجراءات المتخذة. وبهذا الصدد، قامت مجموعة من الجمعيات (أكثر من ألف جمعية) بتوقيع نداء، تم توجيهه إلى رئيس الحكومة، يدعو إلى إشراك المجتمع المدني بشكل فعال في صنع القرار وتمكينه من لعب أدوار أكثر فاعلية في الأزمات، من خلال تبني عدد من الإصلاحات العاجلة[12].

وبالرغم من كل ما سبق ذكره حول رد فعل الجمعيات تجاه تأثير الأزمة الوبائية وإجراءات احتوائها، فقد كان التأثير واضحاً على وضعيتها الداخلية وعلى برامجها ومشاريعها. هكذا، ورغم غياب تقارير حول الموضوع، لاحظنا أن مجموعة من الجمعيات أوقفت أنشطتها خاصة إبان الحجر الشامل. وحتى بعد هذه الفترة لم تتمكن الجمعيات من تنفيذ برامجها وأنشطتها بسبب القيود الاحترازية الخاصة بمنع التجمعات والتي ظلت سارية المفعول في بعض المناطق إلى حدود

نهاية السنة، الشيء الذي لم يمر دون انعكاسات على علاقتها بالفئات التي تستهدفها والجهات المتعاقدة معها نظراً للتأخر في إنجاز برامج العمل. ولتجاوز هذا الوضع، التجأت بعض الجمعيات إلى التقنيات الرقمية لتنظيم أنشطتها خاصة تلك المتعلقة بالندوات والتدريبات. فنظمت حسب إمكاناتها المادية وكفاءاتها البشرية ندوات رقمية ودورات تدريبية عن بعد، مستغلة في ذلك مجانية بعض منصات التواصل الاجتماعي.

ومن جهة أخرى، تحملت مجموعة من الجمعيات أعباء التكاليف الجارية (تكاليف كراء المقرات، والاشتراكات الشهرية الخاصة بالاتصال والتزويد بالماء والكهرباء وأجور العاملين) دون استغلال وفي غياب أي دعم. وفي هذا الإطار، وجدت الجمعيات نفسها في مواجهة مع مقدمي الخدمات والمزودين وأيضاً الأطر العاملة. وقد أثارت مجموعة

من الجمعيات هذا الموضوع، خاصة بالعلاقة مع وضعية العاملين لديها، ووجهت رسالة مفتوحة إلى رئيس الحكومة تطلب منه اتخاذ إجراءات لتمكين الأطر المأجورة بالجمعيات من الاستفادة من منح الدعم الشهري التي كانت تقدمها السلطات المعنية من الصندوق الخاص لإدارة جائحة فيروس كورونا عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[١٣].

البيئة السياسية والقانونية التي توفرها الدولة

الواقع السياسي

حسب آراء مجموعة من النشطاء الحقوقيين والجمعويين، تتميز الوضعية السياسية بالانحسار والانتظارية. فالآمال التي تولدت بعد الإصلاحات الدستورية، التي تلت الربيع العربي وحراك ٢٠ فبراير، تحولت إلى شعور بالخيبة لدى فئات عريضة من المواطنين الذين لم يلمسوا أي أثر على واقعهم اليومي. فالإصلاحات التدريجية والمحدودة التي تنتهجها الدولة لا تساهم في خلق دينامية للتغيير

نحو تحقيق انفتاح سياسي ملموس خاصة على مستوى العلاقة المتوازنة بين السلطات وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وحريةالتنظيم والتجمعات. وهكذا، فسياسات الانفتاح والاستراتيجيات الكبرى التي تتبناها الدولة والتي تظهر نتائجها على مستوى تقليص مظاهر الفقر وتحسين البنيات التحتية، لا ترقى إلى الاستجابة لمطالب وحاجيات كل الفئات

الاجتماعية. إذ لا زالت فئات عريضة من المواطنين تعاني من صعوبة الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا تستفيد من ثمار التنمية بشكل متساو ومنصف.

وأمام المقاربة الأمنية التي تعتمدها السلطات العمومية، وفي غياب أدوار واضحة للأحزاب والنقابات وتخليها عن دورها التأطيري للمواطنين، يسود نوع من الاحتقان الاجتماعي، الذي تزيد من حدته التفاوتات الاجتماعية والمجالية. وهذا ما يفسر

بروز الحركات الاجتماعية وحركات المقاطعة وكل أشكال النضال الأخرى للتعبير عن مطالب اجتماعية واقتصادية في الفضاءات العمومية والافتراضية (منصات التواصل الاجتماعي). هذه الحركات التي تواجه في بعض السياقات بالتدخل القوي للسلطات العمومية.

الواقع القانوني والتنظيمي

حرية التجمعات

على المستوى القانوني، يحظى الحق في التجمع بالاعتراف والتأطير القانوني. فالدستور يشير في ديباجته إلى تعهد المملكة المغربية بالتزام "ما تقتضيه مواثيقها، من مبادئ وحقوق وواجبات، وتؤكد تشبثها بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالمياً"، وبجعل "الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين

المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية"، ويدعو إلى "العمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة".

ويشير الدستور في الفصل ٢٩ إلى أن حرية الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي مضمونة ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات. ويأتي القانون

رقم ٧٦ حول حرية التجمعات العمومية لينظم هذا الحق ويضع شروط ممارسته.

واستحضاراً للتجربة القائمة والوضع العام لحرية التجمعات، يلاحظ أن هذا القانون يفرض قيوداً تعيق ممارسة هذا الحق حيث يحظر كل التجمعات على الطرق العمومية، ويعتبر أنه لا يمكن السماح بها إلا لفائدة الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والهيئات المهنية والجمعيات المصرح لها بصفة قانونية، والتي تكون قدمت تصاريح من أجل هذه

التجمعات.

وهذا الأمر يجعل تطبيقه على مستوى الواقع مرتبطاً بعدد من الإجراءات الشكلية التي ينص عليها، ما يعطل ممارسة هذا الحق ويتيح انتهاكه من طرف السلطات العمومية. وبالتالي حرمان المواطنين والمواطنات من التمتع به، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحركات الاجتماعية العفوية التي ترفع مطالب اقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث تتم ممارسة

التضييق والعنف عليها واعتقال المتظاهرين وتقديمهم أحياناً إلى محاكمات.
وقد عرفت سنة ٢٠٢٠، بالإضافة إلى منع كل أشكال الاجتماع والتجمع في الأشهر الستة الأولى بسبب الطوارئ الصحية لمواجهة فيروس كورونا المستجد، استمرار التدخلات غير المبررة للقوات العمومية، في حق مجموعة من المسيرات والوقفات والتظاهرات السلمية، رغم التزامها باعتماد التدابير الاحترازية

والتي شملت فئات المعطلين حاملي الشهادات، (وبعض الحركات الاجتماعية (بجرادة وبني تدجيت وتنسيقية الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.
إن الحق في التجمع والتظاهر السلمي، بالرغم من أنه منصوص عليه قانوناً ومضمون بقوة الدستور، إلا أن تطبيقه على مستوى الواقع يتطلب عدداً من الإجراءات الشكلية التي تنص عليها بعض القوانين

الداخلية كقانون التجمعات العمومية، ما يعطل ممارسة هذا الحق وانتهاكه من طرف السلطات العمومية.
ويبقى تعامل السلطات مع هذا الحق نسبياً وازدوجياً، ويأخذ بالاعتبار هوية الهيئات والمجموعات المحتجة وطبيعة المطالب المرفوعة أو تعارضها مع مصالح معينة للدولة ومع الخيارات الاستراتيجية لها .

حق وحرية التعبير

على نفس المنوال، تعتبر حرية التعبير حقاً مكفولاً بقوة الدستور. فالفصل ٢٥ من الدستور يقر بأن "حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها" وكذلك "حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي والتقني مضمونة".
إلا أنه على مستوى الواقع، يتضح أن الدولة لا تعمل على حماية هذا الحق والنهوض به. بل إن السلطات العمومية تتجه في حالات متكررة إلى التضييق عليه. وهكذا، فقد لوحظت خلال سنة ٢٠٢٠

مجموعة من الممارسات التضييقية في حق مجموعة من النشطاء الإعلاميين والحقوقيين والجمعويين والفنانين. فتقرير الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لسنة ٢٠٢٠ رصد مجموعة من الاختلالات التي تطال الحق في حرية الرأي والتعبير:

١-ضعف الضمانات القانونية لممارسة الحق في الولوج إلى المعلومة

٢- استمرار توظيف مقتضيات القانون الجنائي بدل قانون الصحافة والنشر في متابعة ومحاكمة الصحافيين/آت والمدونين/آت والناشطين الإلكترونيين والمثقفين والفنانين والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وتعريض البعض منهم للسجن وتسديد الغرامات الباهظة
٣- مواصلة التضييق على بعض النشطاء الحقوقيين بسبب مواقفهم وآرائهم

حق إنشاء الجمعيات وتسجيلها

نظراً للدور الذي تلعبه جمعيات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعطى الدستور المغربي أهمية قصوى للحق في التنظيم داخل الجمعيات، كما حدد لها أدواراً هامة في النهوض بالديمقراطية التشاركية. فالفصل ١٢ يؤكد على أن "تُؤسس جمعيات المجتمع المدني

والمنظمات غير الحكومية وتمارس أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون. لا يمكن حل هذه الجمعيات والمنظمات أو توقيفها من لدن السلطات العمومية، إلا بمقتضى مقرر قضائي. تُساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها".
ويأتي الفصل ٢٩ ليضع حرية تأسيس الجمعيات من الحريات المكفولة قانونياً، إلى جانب حريات

الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي، والانتماء النقابي والسياسي.
إن الاعتراف الدستوري بالأدوار التي تلعبها الجمعيات أصلاً إلى جانب باقي الفاعلين المؤسساتيين يعتبر مكسباً هاماً للنسيج الجمعوي، لطالما طالبت به في السنوات الأخيرة.
من جهة أخرى، يقنن الحق في تأسيس الجمعيات

بظهير الحريات العامة ١٩٥٨، والذي تم تعديله بناء على مطالب الجمعيات المغربية سنة ٢٠٠٢، لرفع بعض القيود والفراغات القانونية. ورغم هذا التأطير القانوني الملائم نسبياً لحرية الجمعيات، فإن النشطاء الجمعويين يجمعون على ضرورة مراجعته وملاءمته مع مقتضيات الدستور الأخير.
ورغم غياب تقارير من شأنها تسليط الضوء على انتهاك حق تأسيس الجمعيات أو ممارسات التضييق

على نشاطها، فقد تم تسجيل حالات كثيرة تؤكد جميعها على انتهاك الحق في تأسيس الجمعيات، وهو ما يمكن استنباطه من خلال امتناع السلطات عن تسليم وصولات الإيداع القانونية المؤقتة أو النهائية لعدد من الجمعيات الوطنية والمحلية أثناء تأسيس أو تجديد مكاتبها وفق القانون، دون أي تبرير يذكر.

حق الوصول إلى الموارد

يعتبر الإقرار بتنويع الموارد المالية للجمعيات من بين المكتسبات التي ميزت تعديل قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٢. فقد جاء الفصل السادس من هذا القانون ليوسع من الإمكانات والموارد المالية للجمعيات. فبالإضافة إلى واجبات الانخراط والاشتراك السنوي والأملاك التي في حوزة الجمعيات، سمح هذا القانون للجمعيات برفع التمويل من القطاع الخاص والمنظمات الأجنبية على أساس أن تصرح بها أمام الجهات المعنية.
ورغم غياب باب خاص لتمويل الجمعيات في الميزانية العامة للدولة، فقد دأبت مجموعة من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية على تقديم الدعم لمشاريع جمعوية في إطار اتفاقيات شراكة. و يؤطر هذا الدعم منشور وزاري صادر بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٣ (منشور الوزير الأول رقم ٧ /٢٠٠٣ بخصوص الشراكة بين الدولة والجمعيات).
تعمل مختلف الوزارات والمؤسسات على تمويل الجمعيات لإنجاز مشاريع وأنشطة تدخل في

اختصاصاتها. وقد بلغ مجموع الدعم العمومي للجمعيات سنة ٢٠١٦ ما يزيد عن ٥ مليارات درهم. ويندرج ضمن هذا المبلغ ما يزيد عن ٢,٩ مليار درهم مقدمة من طرف ٢٤ قطاعاً وزارياً و٥٤ مؤسسة ومقاولة عمومية و٦ مجالس للجهات، استفاد منه ما يزيد عن ١٣٢٧٩ جمعية. أغلب هذا الدعم عبارة عن تحويلات مالية لفائدة الجمعيات لإنجاز مشاريع وأنشطة في إطار الشراكة والتعاون.[١٤] وهكذا أصبح

الدعم العمومي مصدراً مهما للتمويل في وقت كانت تلجأ فيه الجمعيات في غالب الأحيان إلى المنظمات غير الحكومية الدولية لتعبئة الموارد المالية.
وبالرغم من أهمية التمويل العمومي للجمعيات، يبقى السؤال مطروحاً حول فعاليته في تجويد العمل الجمعوي وحول مدى الشفافية التي تطبع

تدبيره. ففي تقرير للمجلس الأعلى للحسابات أُعد سنة ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بمناسبة افتحاصه لتمويل أحد القطاعات الوزارية لمجموعة من الجمعيات، تم الوقوف على عدة ملاحظات منها: عدم تبرير قرارات اختيار المشاريع من طرف لجنة الانتقاء، عدم الإلمام بالقدرات التدبيرية المتعلقة بالجمعيات المدعمة وعدم إنجاز تقارير تتبع وتقييم المشاريع المدعمة.
وعلاقة بالموضوع، تقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دراسة أنجزها سنة ٢٠١٦ بتوصيات تؤكد على ضرورة تقديم رؤية واضحة للشراكة بين الدولة والجمعيات قائمة على منطق المعاملة بالمثل واحترام التوجهات

الاستراتيجية للجمعيات، وضمان المساواة في ولوج الجمعيات إلى المعلومة المرتبطة بالتمويل والدعم، ووضع قواعد وإجراءات لضمان الإنصاف والشفافية في التمويل العمومي (معايير الاستحقاق، كيفيات الانتقاء، نشر النتائج...) ومن جهة أخرى، وحسب آراء النشطاء والفاعلين الجمعويين، فالتمويل المتوفر لتيسير وتمكين

المجتمع المدني من أداء أدواره، ورغم عدم كفايته، يبقى مشوباً بمجموعة من الاختلالات منها: تفضيل الجمعيات الخدماتية على الجمعيات العاملة في مجال المرافعة، الضرب في استقلالية الجمعيات، غياب الشفافية في توزيعه وتدبيره، بل في بعض الحالات غياب تتبع طرق وأوجه استعماله.

حق الولوج إلى المعلومات

في إطار الأدوار التي أناط بها دستور ٢٠١١ المجتمع المدني، خاصة تلك المتعلقة بالمساهمة في النهوض بالديمقراطية التشاركية وتفعيل آلياتها والمشاركة في صياغة وتتبع وتقييم السياسات العمومية، وكذلك في إطار تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، جاء الفصل ٢٧ من الدستور ليقر بالحق في الولوج إلى المعلومة. إذ تم التأكيد في هذا الفصل على أن " للمواطنين والمواطنات

حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام". وأنه "لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة". ويأتي القانون ٣١-١٣ الخاص بالحق في الوصول إلى المعلومة، الذي دخل حيز التنفيذ في مارس ٢٠١٩، لينظم كيفية حصول المواطنين على المعطيات والوثائق الموجودة في حوزة الإدارات العمومية

والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون يعتبر الأول في تاريخ المملكة في مجال الحق في الولوج إلى المعلومة.

وتجب الإشارة إلى أن المغرب دخل في مجموعة من الإصلاحات الاستراتيجية تستهدف تحديث الإدارة ورقمنة المساطر الإدارية والصفقات

العمومية. كما أنه عضو في مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، التي ترعاها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تلزم البلدان الأعضاء بدعم الديمقراطية التشاركية عبر تعزيز الشفافية والحصول على المعلومة والنزاهة ومحاربة الفساد واستغلال التكنولوجيا الحديثة.

وبالرغم من وجود إطار قانوني و إصلاحات مؤسساتية للولوج إلى المعلومة، فإنه يلاحظ على مستوى الممارسة وجود عراقيل وصعوبات تعترض المواطنين والمواطنات والجمعيات لتحصيل المعلومات المتعلقة بتدبير الشأن العام. وعليه، يسود تذمر كبير في أوساط النشطاء والفاعلين الجمعويين من الممارسات التضييقية التي تمس هذا الحق والتي تنحو إلى المماطلة وتعقيد

المساطر. وهكذا فقد أشارت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تقريرها لسنة ٢٠٢٠، المتعلق بهذا الموضوع، إلى "ضعف الضمانات القانونية لممارسة الحق في الوصول السلس إلى المعلومة". فحسب بوابة الحصول على المعلومات chafafia.ma وإلى حد كتابة هذه السطور، تم تقديم ٣٤٨٠ طلباً، عولج منها ٢١٧٨ طلباً. ويوجد ١٣٠٢ طلب قيد المعالجة. وحسب نفس البوابة، فإن متوسط مدة الإجابة هو ٥٨ يوماً، في حين تحدد المادة ١٣ من القانون الخاص بالحق في الوصول إلى المعلومة آجال استجابة الشخص المكلف لطلب الحصول على المعلومة، في الحالة العادية، ١٥ يوم عمل قابلة للتمديد إلى ١٥ يوم عمل أخرى

دعم المؤسسات الدولية والإقليمية للبيئة التمكينية للمجتمع المدني

إشراك منظمات المجتمع المدني في تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج التعاون التنموي

لعب التعاون الدولي ومجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية في إطار دعم التنمية دوراً هاماً في التغيير الإيجابي الذي عرفه المجتمع المدني في المغرب منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وقد كان هذا الدور واضحاً خاصة في مجال الدعم التقني وتعزيز القدرات المؤسساتية والموارد البشرية. كما أنه لعب دوراً هاماً في خلق ديناميات جمعوية ومدنية ودعمها (التنمية المحلية، التشبيك، المرافعة لخلق بيئة ملائمة للعمل الجمعوي، دعم الحركة الحقوقية والنسائية).
إلا أن هذا الدور بدأ في التراجع في العشرية الأخيرة

خاصة، وذلك في نظرنا لسببين: السبب الأول يرتبط بضعف تمويل التنمية على المستوى الدولي، الشيء الذي دفع هذه المنظمات إلى اتخاذ اختيارات على مستوى الاستهداف الجغرافي والموضوعاتي (محاور التدخل). والسبب الثاني، يرتبط برد فعل الدولة تجاه التعاون الدولي ومحاولتها فرض الرقابة القبلية على الدعم الدولي والتمويلات الخارجية التي تتلقاها الجمعيات. وفي هذا الصدد، كانت وزارة الخارجية والتعاون الدولي المغربية قد أصدرت

مذكرة في مارس ٢٠١٧ تطلب فيها من البعثات الدبلوماسية والقنصلية وممثليات المنظمات الدولية والإقليمية ووكالات التنمية السهر على الإخبار والاستشارة القبلية مع مصالح الوزارة حول أي اتفاقية أو تمويل موجه للمؤسسات والهيئات العمومية والمنظمات غير الحكومية[١٥].
وقد أطرت هذه التحولات في سياق العلاقة بالتعاون الدولي التفاعل بين المنظمات الدولية والإقليمية ومكونات المجتمع المدني المغربي. ففي الوقت الذي كانت فيه هذه المنظمات تنطلق من حاجيات الجمعيات ورؤيتها بناء على دراسة حاجيات الفئات المستهدفة وبتعاون معها، أصبحت تحدد محاور التدخل والبرامج لتنخرط فيها الجمعيات في سياق طلبات عروض. وهكذا أضعفت هذه المنهجية دور الجمعيات في إعداد وتخطيط وتنفيذ وتتبع برامج التعاون الدولي.
من جهة أخرى، وانطلاقاً من تصفح نوعية المحاور

والبرامج التي تلقى الدعم من طرف المانحين الكبار، يلاحظ أن هناك تطابقاً بين ما يعتبر بالمحاور الأولوية لهذه المنظمات والسياسات العمومية والاستراتيجيات الوطنية (التربية والتعليم، التكوين المهني، الهجرة، المشاركة المواطنة، دعم المقاولات...)
لقد أدت هذه الوضعية إلى تكريس التوجه

الخدماتي للجمعيات المغربية في وقت تحتاج فيه الحركة الجمعوية إلى تعزيز الدعم بهدف تقويتها في مجال حقوق الإنسان والتأثير في السياسات العمومية. إن هذا التوجه، بالإضافة إلى أنه كرس اختيارات الدولة في خلق جمعيات خدماتية، لا يتماشى مع تنوع النسيج الجمعوي الذي يضم عدداً كبيراً من الجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان والعاملة في مجال المرافعة والتنمية المحلية والعمل عن قرب. كما أنه لا يخدم مبدأ الاستقلالية

ولا فاعلية المجتمع المدني في سياق وطني يتميز بالتراجع عن مجموعة من المكتسبات والمساس بحق المواطنين والمواطنات في الولوج إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الاهتمام بقضايا البيئة التمكينية للمجتمع المدني

الاهتمام بقضايا البيئة التمكينية للمجتمع المدني في إطار هذا التوجه، أصبح تعامل المنظمات الدولية والجهات المانحة يفتقد إلى أي مقاربة تشاركية وينحى أكثر فأكثر إلى الممارسة الإدارية والتقنوية (إن لم نقل البيروقراطية). ففي إطار مجموعة من البرامج لمنظمات دولية ووكالات التنمية، أصبحنا

نلاحظ طغيان تصحيح عروض المشاريع لتتوافق والتزاماتها مع المانحين وفرض دلائل المساطر الخاصة بها دون أي مجهود لتكييفها مع السياقات المحلية وإعطاء الاهتمام للمنتوج والمخرجات وليس لتحقيق النتائج والأهداف.
لذلك فمن الصعب في السياق الحالي الإقرار بوجود رؤية لدى المانحين والمنظمات الدولية للمساهمة

في النهوض بالبيئة التمكينية للجمعيات المغربية، خاصة في ظل غياب التواصل على الموضوع وغياب أي تقارير على ذلك وفي غياب فضاءات الحوار بين هذه المنظمات والجمعيات لتقييم البرامج وآفاق الشراكة. ففي وقت سابق، دأبت مجموعة من المنظمات الدولية ووكالات التنمية على عقد لقاءات موسمية خلال، تجمع كل الجمعيات الشريكة في إطار برامجها، بهدف تحديد الصعوبات والإكراهات وتبادل التجارب وتقييم المشاريع وجمع اقتراحات

تتعلق بتحسين التدخلات وتجويد مساهمة الجمعيات في تحقيق الأهداف.

التمويل واستدامة منظمات المجتمع المدني

من جهة أخرى، تلعب مقاربة "التمويل على المشاريع" التي تنحوها المنظمات الدولية، في غياب رؤية واضحة ومعلنة للدعم المؤسساتي للجمعيات، دوراً كبيراً في تكريس مجموعة من الممارسات التي قد تساهم على المدى المتوسط في تراجع كبير للجمعيات المدنية. فقد أصبح رفع التمويلات

لإنجاز المشاريع الشغل الشاغل لمجموعة من الجمعيات، الشيء الذي يبعدها عن التفكير الاستراتيجي وتحديد حاجيات الفئات المستهدفة والتنظيم الداخلي وتعبئة الموارد البشرية المتطوعة وتقوية قدراتها المؤسساتية. هذا التأثير الذي تحدثه توجهات الممولين والمنظمات الدولية في دعم النسيج الجمعوي لا يخدم لا استقلالية هذا الأخير ولا استدامته، بل يساهم في خلق هيئات وسيطة ينتهي عمرها وإشعاعها بانتهاء الخدمة التي وظفت من أجلها.

دور المنظمات غير الحكومية

التشبيك

بالرغم من كون موضوع التشبيك شكل لمدة سنوات والى حد الساعة مادة دسمة للنقاش والتدريب في أوساط الجمعيات، يبقى عدد الشبكات ضعيفاً مقارنة مع عدد الجمعيات وعدد القضايا والأهداف المشتركة.

ولقد تم الترويج لهذا الشكل التنظيمي لأول مرة من قبل المؤسسات العمومية والجهات المانحة بهدف إعادة هيكلة النسيج الجمعوي الذي يتميز بتعدده وتنوعه. ويرى فيه الفاعلون رداً تنظيمياً من

أجل التواصل، أو تشكيل قوة اقتراحية، أو التموقع تجاه بعض القضايا من خلال إعادة تجميع القوى، أو من أجل فك العزلة (الإقليمية أو الموضوعية)، أو لوضع حد لتشتت الجهود، أو لتلبية احتياجات المشاريع والمبادرات المشتركة.

وبحسب السياقات الوطنية والمحلية، ووفقاً للأهداف المتوخاة، عرفت الساحة المدنية تأسيس أنماط متعددة من الشبكات. فمنها ما تأسس على هدف واحد، ومنها ما تأسس على رؤية بعيدة المدى، ومنها الوطنية والجهوية والإقليمية، ومنها القطاعية والموضوعاتية، ومنها المنظمة وغير الرسمية.

وقد استلهم هذا الشكل التنظيمي مجموعة من الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والتي تتوخى التنسيق بين مكونات مختلفة جمعوية وحزبية ونقابية. وفي هذا الإطار، عرف الفضاء المدني تأسيس مجموعة من التنسيقيات و الائتلافات والتحالفات حول قضايا حقوقية اجتماعية واقتصادية: حماية المال العام، إلغاء عقوبة الإعدام...

ورغم التجربة التي راكمها المجتمع المدني في مجال التشبيك، إلا أن التجربة أظهرت بعض نقاط الضعف، أهمها: التنافس على الريادة، التوظيف السياسي أو الحزبي، غياب الظروف الموضوعية للتأسيس، عدم تملك جميع المكونات للرسالة والأهداف بنفس المستوى، ضعف القدرات التدبيرية والكفاءات في مجال تنشيط الشبكات...

المساءلة والشفافية

تعتبر القوانين الأساسية والقوانين الداخلية وثائق مرجعية للجمعيات في مجال التنظيم والحكامة الداخلية والمساءلة والشفافية. ويتم تبنيها في الجموع التأسيسية بالتصويت. ويقتضي تعديل بعض موادها وتغييرها تبني الجموع العامة لها بعد التصويت أيضاً. وهي تضم القواعد الأساسية

التي يتعاقد عليها الأعضاء لتدبير شؤون الجمعية. فنظرياً، يعتبر القانون الأساسي والقانون الداخلي الآليتين الرئيسيتين لضمان تفعيل مبادئ الحكامة والمساءلة والشفافية، وبحسب حجم الجمعية أو وفق التطور الذي تعرفه كل جمعية، أصبح من السائد في مجموعة من الجمعيات (وخاصة الجمعيات المهيكلة جد) تبني دلائل للمساطر الإدارية والمالية والتواصلية، والتي تحدد تفاصيل العمليات والمسؤوليات المرتبطة بالجوانب التدبيرية والتواصلية.

ومن جهة أخرى، تعتبر الجموع العامة الدورية لحظة هامة للمساءلة ولتقديم الحصيلة أمام

الأعضاء. فهي المناسبة التي تقدم فيها الهيئة المسيرة التقارير الأدبية والمالية، ولا تخلو ذمة هذه الهيئة إلا بعد مناقشتها والمصادقة عليها بالأغلبية. وفي إطار الممارسات الجيدة، صار من السائد عند بعض الجمعيات دعوة المتعاطفين والشركاء والمستفيدين لحضور هذه الجموع، وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة.

لكن ذلك لا يعني أن كل الجمعيات تنتهج ممارسات جيدة في هذا المجال. فتنوع الهيئات الجمعوية واختلاف مشاربها نتج عنه ظهور بعض الممارسات المعيبة و اختلالات تدبيرية تمس بمبادئ الحكامة والشفافية والمساءلة. كما تجب الإشارة بهذا الصدد

إلى غياب مبادرات جمعيات كبيرة ورائدة لنشر تقاريرها المالية والأدبية للعموم على مواقعها التواصلية أو في الجرائد، بهدف التحسيس وإعطاء القدوة.

المقاربة الحقوقية والمرافعة

إن أهم ما ميز المجتمع المدني سنة ٢٠٢٠ هو مواجهته لوضعية استثنائية، تمثلت في تفشي الجائحة الوبائية. هذه الوضعية جعلت الجمعيات تواجه الأسئلة المركزية حول هويتها (الرؤية والرسالة) وحول اختياراتها الاستراتيجية والتنظيمية وحول علاقتها بالفئات المستهدفة.
لقد كانت الجمعيات شاهدة على الاختيارات التي انتهجتها الدولة لتدبير الأزمة بما فيها الاختيارات

الصائبة (الاستباقية، التعبئة الشاملة لكل مكونات المجتمع، توفير الدعم...) وأيضاً الاختلالات التي طبعت هذا التدبير (المقاربة الأمنية، غياب المقاربة التشاركية الفعلية...). وبالرغم من ذلك، لم تتحرك مكونات المجتمع المدني في اتجاه خلق دينامية جماعية لمواجهة الأزمة والتموقع تجاه المقاربات السائدة. باستثناء بعض الجمعيات الحقوقية والنسائية التي عملت تباعاً في عز الحجر الصحي على رصد الخروقات والانتهاكات في مجال حقوق الإنسان والعنف المنزلي ضد النساء. وعلى الرغم من

قربها من المواطنين ودورها في التواصل عن قرب وتعبئة الساكنة، وجدت أغلب الجمعيات صعوبة في التموقع تجاه سياسة الدولة في مواجهة الجائحة ومنهجية تفعيل وتطبيق الإجراءات الاحترازية.
إن هذه الوضعية عرت محدودية الفاعل المدني في المغرب، والتي ترتبط بغياب رؤية واضحة للتموقع تجاه المحيط وغياب التأصل في المجتمع المحلي وغياب استراتيجية للتغيير. كما تؤكد على أنه أصبح من الواجب على الجمعيات إعادة النظر في تحديد أدوارها وإعادة التموقع بوضوح تجاه القضايا المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمرافعة حولها. مع العلم أن إحداث تحول من هذا القبيل يطرح بالإضافة إلى سؤال الشرعية (الانتقال من منطق تقديم الخدمات إلى منطق المرافعة والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، أسئلة أخرى ترتبط بالتنظيم الداخلي والتواصل.

الخلاصة

ستشكل سنة ٢٠٢٠ محطة هامة في مسار المجتمع المدني المغربي، وذلك لأنها وضعته أمام ظرفية استثنائية وفريدة من نوعها، ستجعله، بعد التغلب على الوباء، مجبراً على إعادة طرح الأسئلة الجوهرية، المرتبطة بهويته ورسالته وبمقاربات الاشتغال التي يعتمدها وبموقعه من السياق السياسي

والاقتصادي الذي يراوح مكانه، في وقت يعرف فيها المجتمع عدة تغيرات. فهذه الأزمة، بقدر ما أكدت أنه قادر على التفاعل مع تغيرات المحيط، فهي تؤكد أيضاً أن تطوره مرتبط باعتماد مقاربة استباقية وذلك بتبني رؤية استراتيجية للتغيير موزعة بين كل مكوناته، ترتكز على المقاربة الحقوقية وآليات المرافعة والمساءلة المجتمعية. فبدون هذا التحول، لن يتمكن المجتمع المدني المغربي من التموقع الفاعل تجاه الدولة والفاعلين المؤسساتيين والمنظمات غير الحكومية الدولية، بشكل يخدم

القضايا التي يناضل من أجلها يمكنه من بيئة ملائمة للاشتغال.
لقد توضح أيضاً من خلال الاشتغال في سياق الأزمة أن مداخل التغيير المجتمعي الذي يستهدفه المجتمع المدني تمر بالتأثير في السياق الاقتصادي والسياسي من خلال تتبع وتقييم السياسات العمومية والمرافعة لتغيير القوانين المتجاوزة والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها ومن خلال التعبئة الاجتماعية. ومن أجل تفعيل هذه الأدوار التي أبانت عنها الأزمة، ستشكل التقنيات الحديثة للتواصل والشبكات

الاجتماعية أدوات فعالة وخلاقة ليس للتواصل فقط ولكن للتعبئة حول القضايا الراهنة وللمرافعة الرقمية وكسب التأييد وخلق التحالفات.
إن ترصيد مكتسبات تجربة الاشتغال في ظل الأزمة الصحية لن تكون ذات إفادة إن لم تأخذ بالاعتبار النجاحات المحققة وعناصر التحسين والتجويد، خاصة في مجال الحكامة الداخلية والشفافية والمساءلة.

المراجع

١– تقرير صندوق النقد الدولي حول المغرب لسنة ٢٠٢٠، الصادر في ٢٣ دجنبر ٢٠٢٠ – على بوابة صندوق https://www.imf.org النقد الدولي

٢– المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الموجزة للظرفية الاقتصادية، عدد ٣٩ الصادرة في يناير ٢٠٢١

٣– تقرير صندوق النقد الدولي حول المغرب لسنة ٢٠٢٠، الصادر في ٢٣ دجنبر ٢٠٢٠ – على بوابة صندوق النقد الدولي

٤–جاء هذا المشروع لتحويل الاختيارات الاستراتيجية للإصلاح ٢٠١٥ – ٢٠٣٠ إلى مشروع قانون إطار يجسد تعاقداً وطنياً ملزماً للجميع. واستهدف هذا القانون النهوض بالإنصاف وتكافؤ الفرص من خلال تعميم تعليم دامج وتضامني ودون تمييز، وجعل التعليم الأولي إلزامياً والتمييز الإيجابي لأطفال المناطق القروية وشبه الحضرية والمناطق ذات العجز أو الخصاص وتأمين الحق في ولوج التربية والتعليم لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة. كما استهدف كذلك ضمان تعليم ذي جودة، وذلك من خلال تجديد مهن التدريس والتكوين والتدبير ومراجعة المقاربات والبرامج والمناهج البيداغوجية وإصلاح التعليم العالي وتشجيع البحث العلمي والتقني والابتكار واعتماد التعددية والتناوب اللغوي

٥– تقرير البنك الدولي، "من أجل منظومة تربوية ذات مردودية بعد جائحة كوفيد ١٩"، أكتوبر

٦– المجلس الاستشاري الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي ٢٠١٩

٧– المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء الوطني حول التشغيل ٢٠٢٠

٨– رسالة الائتلاف المغربي لمنظمات حقوق الإنسان والموجهة في بداية ماي لرئيس النيابة العامة ٢٠٢٠

٩– الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تقرير حول وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية بالمغرب سنة ٢٠١٩

١٠– الجريدة الإلكترونية العربي الجديد، عدد ٢٠ ابريل ٢٠٢٠ – انظر الرابط https://www.alaraby.co.uk/society/2020/4/19

١١– لاغ المكتب التنفيذي للمرصد المغربي للسجون المنشور بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٠

١٢–ريدة هسبريس بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٠ – انظر الرابط http://www.hespress.com

١٣–جريدة هسبريس بتاريخ ٠٩ ماي –٢٠٢٠ انظر الرابط https://www.hespress.com/societe/470541.html

١٤– تقرير صادر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني حول وضعية الشراكة بين الدولة والجمعيات برسم ٢٠١٦

١٥– جريدة تيل كيل – عدد ٠٧ أبريل ٢٠١٧. انظر الرابط https://telquel.ma/2017/04/07